واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية ـ دراسة حالة مصرف السلام الجزائر (2019-2014)

The Reality of Liquidity Management in Islamic Banks - A Case Study of Al Salam Bank Algeria (2014-2019)

شنيني رشيد[1]، سيد أعمر زينب[2]

CHENINI Rachid[1], SIDAMOR Zeyneb[2]

[1]جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، rac.chenini@univ-adrar.edu.dz

[2]جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)، zey.sidamor@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021-02-05 تاريخ القبول: 2021-09-08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لموضوع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية،وقد تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال التعرف على إدارة السيولة المصرفية الإسلامية، ثم التطرق لواقع إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر خلال السنوات 2014-2019 بالاعتماد على تقاريره المالية السنوية.

توصلت الدراسة إلى أن مصرف السلام الجزائر يحقق مؤشرات ونتائج إيجابية، غير أنه بتركيزه على الربحية أكثر من السيولة حقق مؤشرات سيولة سلبية خلال سنتي 2014 و2015، وبأكثر خطورة في سنة 2019.

كلمات مفتاحية: *إدارة السيولة، المصارف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر.*

تصنيف JEL: *E59, G21.*

Abstract :

This study aims to discuss the issue of liquidity management in Algerian Islamic banks. The study relied on both descriptive methodology. By determining Islamic banking liquidity management, then addressing the reality of liquidity management at Al Salam Bank Algeria during the years 2014-2019, Based on its annual financial reports.

The study concluded that Al Salam Bank Algeria achieves positive indicators and results, but with its focus on profitability more than liquidity, it achieved negative liquidity indicators during 2014 and 2015, and more dangerously in 2019.

Keywords: Liquidity Management, Islamic Banking, Alsalam Bank Algeria.

Jel Classification Codes :E59, G21.

[1] **المؤلف المرسل:** شنيني رشيد، rac.chenini@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

تعمل المصارف على تحقيق أرباح معتبرة مع الحفاظ على سيولة كافية لمواجهة احتياجاتها، فهي لا تركز فقط على تحقيق الأرباح، بل تعمل على تأمين نفسها من بعض المخاطر، وذلك بتوفير السيولة اللازمة والكافية لمختلف عملياتها.فالسيولة تعد من الجوانب المهمة للمصارف، حيث يتوجب على المصارف الاعتدال في مقدار سيولتها، فلا يجب التقليل منها ولا الإفراط فيها. كما أن إدارة السيولة يتطلب مهارات وحكمة، حتى لا يتعرض المصرف لأزمات قد تؤدي به إلى الإفلاس، أو تحمله لتكاليف زائدة وتضييعه لفرص استثمارية.والمصارف الإسلامية الجزائرية كغيرها من المصارف تولي أهمية كبيرة للسيولة، فهي تعمل على تطبيق تعليمات بنك الجزائر فيما يخص إدارة السيولة، غير أن سياسة إدارة السيولة لكل مصرف إسلامي جزائري تختلف عن الآخر، تبعا لسياساته العامة والشرعية والتمويلية المنتهجة من طرف مجلس إدارته وإدارته التنفيذية. ونجد من بين المصارف الإسلامية الجزائرية مصرف السلام الجزائر، الذي حصل على الاعتماد من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008.

وتبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هو واقع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- المصارف الإسلامية تجد صعوبة في إدارة سيولتها؛
- مصرف السلام الجزائر يدير سيولته بطريقة جيدة.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمجموعة من النقاط حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الجزائرية، والتي تتجسد فيما يلي:

- التعرف على إدارة السيولة المصرفية؛
- تشخيص واقع إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر.

تم اعتمادنا في الدراسة على المنهج الوصفي، من خلال التعرف على إدارة السيولة المصرفية الإسلامية، ثم التطرق لواقع إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر خلال السنوات 2014-2019، بالاعتماد على تقاريره المالية السنوية.

الدراسات السابقة:

- لال الدين، أكرم ، بهراوة، سعيد، (2010)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، يومي: 25-29 ديسمبر 2010، رابطة العالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية:حيث هدف هذا البحث لدراسة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية مع التركيز على التجربة الماليزية، وتوصلت الدراسة

إلى أن حسن إدارة السيولة تكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين، واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية لهم، وأن السوق الإسلامية تعاني من شح الأدوات النقدية المالية لإدارة السيولة.

- *جعفر هني، محمد،(2012)،إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر: حيث تهدف الدراسة إلى معرفة واقع إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وما هي معوقات إدارتها، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية لم تتعرض لمشكلة نقص السيولة نظرا لتدفق الودائع المستمر عليها، وأنها تودع الفائض في البنوك الربوية بغرض الاستثمار والمضاربة في البورصات والأسواق العالمية.*
- *القرعان، فادي، كتلو، حسن (2014)، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 36، العدد 4: حيث هدفت الدراسة إلى دراسة مشكلة الفائض في السيولة، ودراسة واقع السيولة في المصارف الإسلامية السورية، وقد أظهرت الدراسة إلى أن المصرفين الإسلاميين الشام وسوريا الدولي قد عانيا من فائض سيولة عالية، مع قلة الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية.*
- *الفيتوري فرج، نصار (2016)، إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية دراسة على مصرف معاملات إندونيسيا فرع مالانج، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، إندونيسيا: حيث هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل كيفية إدارة المصرف الإسلامي لمواجهة نقص السيولة النقدية وطريقة التصرف في حالة وجود فائض منها، وخلصت الدراسة إلى أن البنك يقوم بالمراجعة اليومية لعمليات السحب النقدي والإيداع والتأكد من وضع الاحتياطي القانوني من السيولة النقدية ثم إجراء التسوية وتحليل رصيد سيولته بشكل يومي.*

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية

1. السيولة في المصارف الإسلامية:

1.1 تعريف السيولة:

- "السيولة من (السيول) وهي جمع (السيل) وهو الماء الكثير السائل، وأضيفت التاء المصدرية إلى (سيول) لتحقيق معنى المصدرية، وهذا يسمى المصدر الاصطناعي وهو أمر شائع في اللغة العربية.وفي الاصطلاح الاقتصادي يقصد بالسيولة: النقود نفسها، وما في معناها، أو توفير النقود الكافية – وما في حكمها – لمواجهة التزامات المؤسسة ومتطلبات تطويرها، وبذلك يشمل التعريف النقود الحقيقية والودائع المصرفية، والودائع الحكومية"(القره داغي، 2010، صفحة 5).

- وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السيولة بأنها:"هي النقود وما يسهل تحويله إلى نقود"(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2017، صفحة 1107).
- ويقصد بالسيولة المصرفية: "القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات وبذلك يمكن أن ينظر إلى السيولة من خلال المفهومين الآتيين:المفهوم الكمّي (Stock Concept): ويقصد به كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت مّا. والمفهوم التدفقي (Flow Concept): ويقصد به كمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد بالإضافة إلى ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، ومن الودائع والأموال المشتراة"(القره داغي، 2010، صفحة 10).

2.1 مكونات السيولة في المصارف الإسلامية:

تنقسم عناصر ومكونات السيولة في المصارف الإسلامية إلى:(المغربي ع.، 2004، صفحة 143)

1.2.1 السيولة النقدية:تتكون هذه المجموعة من الأصول السائلة بشكل كامل والتي تتميز بسيطرة البنك الإسلامي عليها وإمكانيته من التحكم فيها بصورة مباشرة، وتشتمل على النقدية بخزينة البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والودائع التي لدى البنوك الأخرى، والودائع التي لدى البنوك الإسلامية .ويضيف البعض إلى ذلك الشيكات تحت التحصيل.

2.2.1 السيولة شبه النقدية:وتتكون هذه المجموعة من مجموعة الأصول التي يمكن للبنك الإسلامي التصرف فيها وتحويلها إلى سيولة كاملة دون أو بأقل الخسائر، وبطبيعة الحال فإن سيطرة البنك عليها لا تصل سيطرته على مكونات المجموعة الأولى، وتشتمل هذه المجموعة على الأسهم والمستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة شهور، والشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الإسلامي، والأوراق الحكومية وغيرها مما يقبله البنك المركزي.

2. إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

1.2 مفهوم إدارة السيولة المصرفية الإسلامية:

هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية نذكر منها:

- تشير إدارة السيولة إلى:"قدرة البنك الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع، وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك، بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها"(المغربي ع.، 2004، صفحة 141).

- إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية هي:"المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية"(شحاتة، 2010، صفحة 14).
- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إدارة السيولة بأنها:"هي تحقيق الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2017، صفحة 1107)".

وعليه يمكن تعريف إدارة السيولة المصرفية الإسلامية بأنها: الاستثمارالأمثل للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن مع ضمان توفير السيولة في آجالها لمواجهة التزامات المصرف وكل ذلك بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.2سياسات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية يتوجب إتباع سياسات تتم مراجعتها بشكل دوري كما يلي:(مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، الصفحات 33-34)

- إستراتيجية لإدارة السيولة تشمل رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- إطار لوضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها؛
- نظم وافية لمراقبة التعرض لمخاطر السيولة،وإعداد تقارير عنها على أساس دوري؛
- قدرة تمويل كافية، مع المراعاة بشكل خاص رغبة المساهمين وقدرتهم على تقديم رأس مال إضافي عند الضرورة؛
- الحصول على سيولة من خلال بيع الموجودات الثابتة ومن خلال ترتيبات مثل البيع وإعادة الاستئجار؛
- إدارة أزمات السيولة.

3.2متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في المصارف الإسلامية:

لإدارة السيولة بفاعلية في المصارف الإسلامية يتطلب:(المغربي ع.، 2004، الصفحات 144-145)

- التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنك الإسلامي؛
- تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنك الإسلامي؛
- تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي؛
- التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية؛
- تطبيق قاعدة تناسب الجال مدخل لإدارة السيولة.

4.2مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: نذكر بعضها:

أ- نسبة الرصيد النقدي:(المغربي ع.، 2004، صفحة 148)

ويمكن استخراجها بقسمة النقدية المتواجدة بالبنك والبنوك الأخرى على إجمالي الودائع المتاحة للبنك. وتشمل النقدية: النقدية بخزينة البنك والنقدية لدى البنوك الأخرى والنقدية بالبنك المركزي، أما الودائع فتتمثل في الودائع في الودائع بجميع صورها بالميزانية في تاريخ حساب النسبة.

وتقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكن السيطرة عليها بصورة مباشرة. ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{إجمالي النقدية (بخزينة البنك + بالبنوك الأخرى + بالبنك المركزي)}}{\text{إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية)}} \times 100$$

ب- نسبة الاحتياط القانوني:(براضية و جعفر هني، 2016، صفحة 63)

تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي لدى البنوك المركزية بدون فائدة، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك وما فيحكمها، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد)الاقتصادية.

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ت- نسبة السيولة القانونية:(براضية و جعفر هني، 2016، صفحة 64)

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعيةً واستخداماً في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة، ويعبر عنها رياضياً وفق الصيغة الموالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ث- نسبة التوظيف:(اللوزي، زويلف، و الطراونة، 1997، صفحة 203)

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين. وتحسب على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ج- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:(براضية و جعفر هني، 2016، صفحة 99)

ويتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة(النقدية وشبه النقدية) لدى البنك على إجمالي الأصول بما فيها الأصول السائلة. وتفيد هذه النسبة للوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجمعة الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف أولا فأول على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة. وتحسب وفق الصيغة الموالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية)}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

ح- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع:(براضية و جعفر هني، 2016، صفحة 100)

تحسب بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك الإسلامي على إجمالي الودائع لديه، وتتمثل الأصول السائلة لدى البنك في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة بدون أو بأقل. وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء. وتحسب على النحو التالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

المحور الثاني: واقع إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر

1. مصرف السلام الجزائر:

1.1 نبذة عن مصرف السلام الجزائر ومنتجاته:(مصرف السلام الجزائر، 2021)

1.1.1 المصرف:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006، وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7,2 مليار دينار جزائري، ليبدأ مزاولة نشاطه بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وقد تم رفع رأس ماله الاجتماعي سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2.1.1 منتجات المصرف:يقترح مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة كما يلي:

- عمليات التمويل:مصرف السلام-الجزائر يمول مشاريعك الاستثمارية، وكافة احتياجاتك في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، ...إلخ.
- التجارة الخارجية:مصرف السلام-الجزائر، يضمن لك تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعّالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستنديّة، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.
- الاستثمار والادخار:مصرف السلام-الجزائر يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي)، بطاقة التوفير (أمنيتي)، حسابات الاستثمار، ...الخ.
- الخدمات: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر "، خدمة "موبايل بنكنغ"، خدمة مايل سويفت " سويفتي "، بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina"، خزانات الأمانات " أمان "، ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي، ...الخ.

2.1 نشاط مصرف السلام الجزائر:

يمكن التعرف على نشاط مصرف السلام الجزائر من خلال الجدول والشكل التالين:

الجدول 1: مصرف السلام الجزائر بالأرقام (2014-2019)

آلاف دج

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الميزانية	36 309 089	40 575 207	53 103 919	85 775 329	110 109 059	131 018 967
حقوق الملكية	13 999 990	14 301 347	15 381 433	16 562 679	17 304 949	19 012 201
الودائع	19 450 948	23 685 162	34 511 853	64 642 211	85 431 501	103 791 827
التمويلات	22 548 034	21 268 340	29 377 096	45 454 481	75 339 606	95 582 580
خارج الميزانية	20 893 615	17 318 013	18 106 908	29 898 255	32 344 107	40 393 354
الإيراد المصرفي الصافي	2 859 401	2 214 284	2 769 196	3 989 527	7 015 658	9 226 913
نتيجة السنة المالية	1 383 314	301 357	1 080 086	1 181 246	2 418 015	4 007 410

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر

الشكل 1: تطور نشاط مصرف السلام الجزائر(2014-2019)

الوحدة: بالآلاف دج

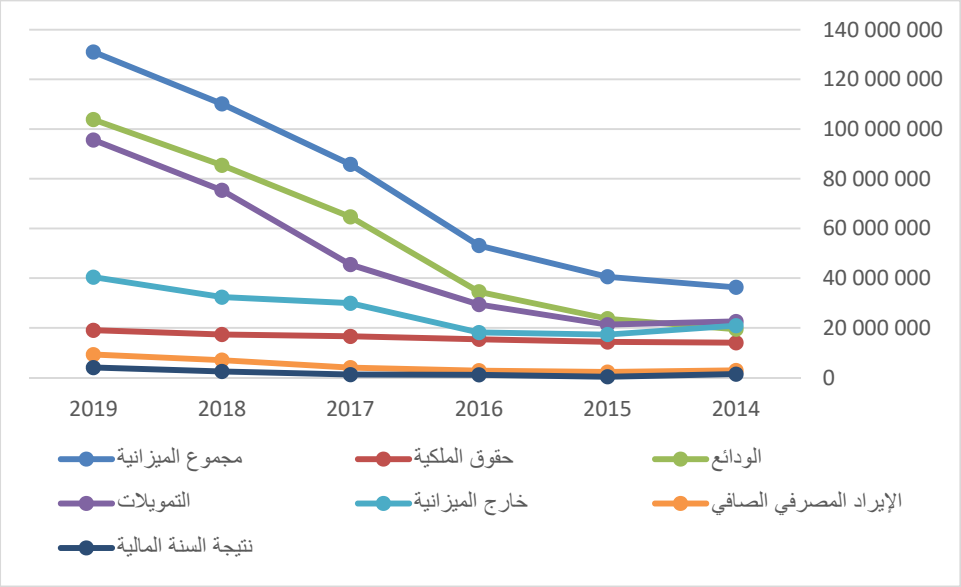

المصدر:من إعداد الباحثين

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ ونستنتج:

- ✓ مصرف السلام الجزائر في نشاط مستمر وتطور منذ سنة 2014 إلى غاية 2019، حيث يعرف المصرف ارتفاعا ملحوظا لأصول وخصوم ميزانيته؛
- ✓ حقوق ملكية مصرف السلام الجزائر هي الأخرى في ارتفاع مستمر، مما يعني أن أصول المصرف تفوق التزاماته، وهو مؤشر إيجابي لملاك المصرف؛
- ✓ ودائع المصرف في ارتفاع مستمر، مما تعطي سمعة جيدة للمصرف لحصول على ثقة العملاء؛
- ✓ تمويلات المصرف عرفت انخفاضا سنة 2015 بسبب اعتماد المصرف سياسة تمويلية انكماشية، غير أنها عرفت ارتفاع مستمر من سنة 2016 إلى سنة 2019، مما يعكس اعتماد المصرف سياسات تمويلية توسعية في منح مختلف التمويلات؛
- ✓ عرفت التزامات المصرف نحو عملائه تراجع وانخفاض من سنة 2014 إلى سنة 2016، لتعود وترتفع بعدها، من سنة 2017 إلى سنة 2019؛
- ✓ شهدت الإيرادات المصرفية الصافية لمصرف السلام الجزائر تراجع وانخفاض من سنة 2014 إلى سنة 2015، بسبب إتباعه لسياسات تمويلية انكماشية، لتعود وترتفع بعدها، من سنة 2016 إلى سنة 2019؛
- ✓ حقق المصرف أسوأ نتيجة مالية في سنة 2015، حيث انخفضت مقارنة بسنة 2014، بسبب اعتماد المصرف سياسة تمويلية انكماشية، غير أن المصرف عرف تحسن في نتائجه المالية السنوية من سنة 2016 إلى سنة 2019؛
- ✓ بصفة عامة كل المؤشرات السابقة تدل على تطور نشاط مصرف السلام الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2019، وهو في تحقيق نتائج ومؤشرات إيجابية.

2. إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر:

أنشأ المصرف لجنتين: لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وقد أوكلت لهما مهمة إعداد الوسائل التي تسمح له بامتلاك نظرة واضحة على المدى القصير عن العناصر المكونة للخزينة لتجنب مواجهة أي مخاطر. كما يمتلك المصرف أداة تحليل وقياس ومتابعة مختلف المخاطر التي قد تطرأ أثناء تنفيذ العمليات وهي تتمثل في تقرير ربع سنوي يتم إعداده من قبل إدارة المخاطر ويوجه إلى الإدارة العامة ومجلس الإدارة، ويعرض التقرير مختلف المخاطر بتعريفها وتحديد أدوات قياسها وأدوات التحوط من آثارها على نشاط المصرف.كما تم خلال سنة 2017 اعتماد العديد من السياسات المنظمة لأنشطة المصرف والمؤطرة لإدارة وتسيير المخاطر.(مصرف السلام الجزائر، 2021، صفحة 53)

من خلال التقارير المالية السنوية **(2014-2019)** لمصرف السلام الجزائر، تم إعداد الجدول التالي:

الجدول 2:تطور مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر (2014-2019)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرصيد النقدي	57,69%	66,93%	54,83%	53,91%	32,75%	26,58%
نسبة الاحتياطي القانوني	47,86%	49,89%	47,43%	46,71%	26,42%	19,33%
نسبة السيولة القانونية	1,35%	1,69%	12,46%	8,32%	5,64%	0,87%
نسبة التوظيف	116,25%	90,15%	85,73%	71,63%	88,51%	92,59%
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	30,91%	39,07%	35,63%	40,63%	25,41%	21,05%
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع	57,69%	66,93%	54,83%	53,91%	32,75%	26,58%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر

ولتوضيح تطور مؤشرات تقيم كفاءة إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر بيانيا، نجد الشكل التالي:

الشكل 2: تطور مؤشرات تقييم كفاءة إدارة السيولة بمصرف السلام الجزائر (2014-2019)

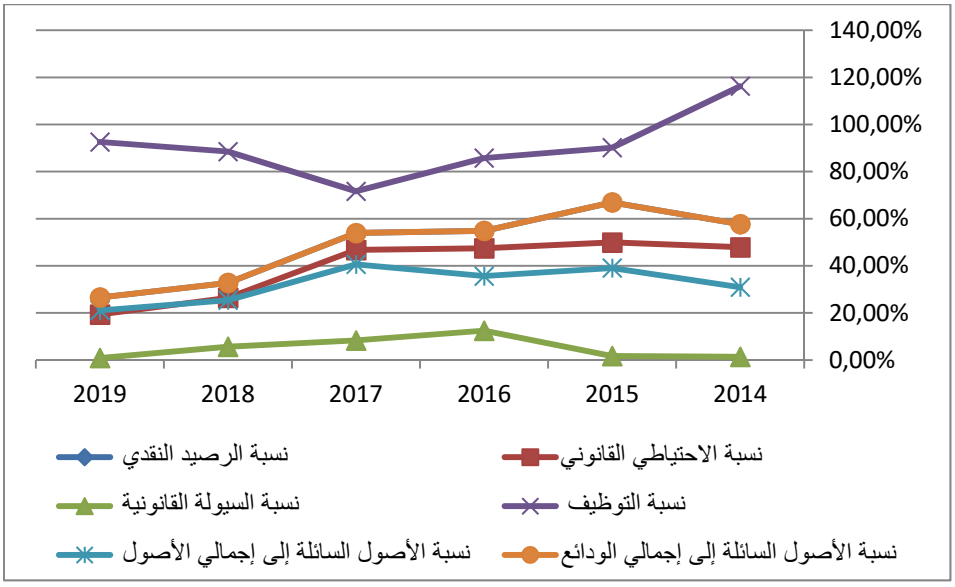

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ ونستنتج:

- ✓ تجاوزت نسبة الرصيد النقدي 50 % في السنوات 2014-2017، مما جعل المصرف قادر على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، غير أنها بلغت 32,75% سنة 2018 و26,58% سنة 2019، وهي تظهر أن المصرف تعرض خلال هاتين السنتين لصعوبة الوفاء بالتزاماته في مواعيدها المتفق عليها؛

- ✓ نسبة الاحتياط القانوني لمصرف السلام الجزائر تحدد تبعا لسياسات بنك الجزائر، فقد فاقت النسبة 45%في السنوات 2014-2017، وهو مؤشر جيد على قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته خاصة في الظروف غير العادية وأوقات الأزمات، غير أنها نسبة مرتفعة وغير جيدة على مصرف السلام الجزائر، لعدم إعطائه فرص استغلال أموال المودعين في التمويل، وبتالي إجباره على تضييع فرص استثمارية وبتالي عدم تحقيقه أرباح جيدة، أما في سنتي 2018 و2019 فقد عرفت انخفاض لتصل 26,42 % و19,33% على التوالي؛
- ✓ نسبة السيولة القانونية منخفضة جدا، فلم تبلغ هاته النسبة 13%خلال السنوات 2014-2019، وبتالي الاحتياطات الأولية والثانوية للمصرف غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع الظروف وحالات المصرف؛
- ✍ حافظ المصرف على نسبة 90 % على الأكثر من التوظيف أي استخدام الودائع في التمويلات في السنوات 2016 و2017 و2018، غير أنها فاقت 90 % في السنوات 2014 و2015 و2019، وبصفة عامة المصرف يتبع سياسة توسعية في منح القروض وهو بذلك غير قادر على تلبية طلبات سحوبات المودعين؛
- ✍ حافظ المصرف على نسبة 25 % على الأقل من الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في السنوات 2014-2018، وبتالي المصرف ترك هامش سيولة معتبر في مقابل مجموع أصوله وخصومه، غير أنها انخفضت في سنة 2019 لتبلغ21,05% وهي غير جيدة لكون الأصول السائلة غير كافية لمواجهة إجمالي التزامات البنك؛وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء
- ✍ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع خلال السنوات 2014-2017 تراوحت بين 50%-65% وهي نسب متوسطة وغير كافية لمواجهة سحوبات الودائع بالأصول السائلة، وقد انخفضت هاته النسبة أكثر خلال سنتي 2018-2019 مشكلة بذلك خطورة شديدة.

3.التحليل والمناقشة:

- ✍ بصفة عامة مصرف السلام الجزائر حقق مؤشرات سيولة سلبية خلال سنتي 2014 و2015، وكانت سنة 2019 أكثر سلبية وخطورة من حيث إدارة مصرف السلام لسيولته؛
- ✍ بالنسبة للفرضية الأولى وهي أن المصارف الإسلامية تجد صعوبة في إدارة سيولتها فقد تحققت، حيث أن المصارف الإسلامية يصعب عليها تحويل أصولها إلى سيولة بسرعة، وكذلك لا يمكنها الاقتراض من المقرضين والبنك المركزي بفوائد لا تتعامل بها؛

✍ وبالنسبة للفرضية الثانية وهي أن مصرف السلام الجزائر يدير سيولته بطريقة جيدة فلم تتحقق لكون المصرف حقق مؤشرات سيولة سلبية خلال سنتي 2014 و2015، وبأكثر خطورة في سنة 2019.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق ذكره، نستنتج بأن السيولة لها أهمية كبيرة في المصارف الإسلامية، فهي النقود وما يمكن تسيله من أصول المصرف، وأن إدارة السيولة المصرفية الإسلامية هي الاستثمارالأمثل للأموال المتاحة لتحقيق أقصى عائد ممكن مع ضمان توفير السيولة في آجاله المواجهة التزامات المصرف وكل ذلك بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتتكون السيولة المصرفية الإسلامية من سيولة حاضرة أو فورية ومن سيولة شبه نقدية. وأن المصارف الإسلامية تجد صعوبة في إدارة سيولتها مقارنة بالمصارف التقليدية. وللمصارف الإسلامية عدة مؤشرات لتقييم كفاءة إدارة سيولتها، مثل: نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياط القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

مصرف السلام الجزائر الإسلامي الذي بدأ مزاولة نشاطه بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008،قد حقق مؤشرات ونتائج إيجابية خلال السنوات 2014-2019، إلا أنه بسبب اعتماده على الربحية أكثر من السيولة حقق مؤشرات سيولة سيئة خلال سنتي 2014 و2015، وبأكثر خطورة في سنة 2019.

التوصيات:

✍ ضرورة إصدار المزيد من التشريعات التي تساعد على نشاط المصارف الإسلامية؛

✍ ضرورة تكييف بنك الجزائر مع المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالربا؛

✍ يجب على مصرف السلام الجزائر مراعاة مؤشرات السيولة، وليس التركيز على تحقيق الأرباح؛

✍ ضرورة مراجعة مصرف السلام الجزائر لسياساته وأدواته من أجل إدارة سيولته بطريقة جيدة.

المراجع:

1. حسين شحاتة. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات. *الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، يومي: 29-25 ديسمبر 2010*. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
2. حكيم براضية، و محمد جعفر هني. (2016). *دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.

3. سليمان أحمد اللوزي، مهدي حسن زويلف، و مدحت إبراهيم الطراونة. (1997). *إدارة البنوك* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
4. عبد الحميد المغربي. (2004). *الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية* (المجلد الطبعة الأولى). جدة، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
5. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). *الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية* (المجلد الطبعة الأولى). الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
6. علي محيى الدين القره داغي. (2010). إدارة السيولة المؤسسات–المالية الإسلامية. *الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، يومي: 25–29 ديسمبر 2010*. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
7. مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (ديسمبر, 2005). *المعيار رقم 1*. تم الاسترداد من مجلس الخدمات المالية الإسلامية:
pg=/ar_published.php&lang=Arabic&ww.ifsb.org/download.php?id=4357
8. مصرف السلام الجزائر. (2021). *التقرير السنوي 2017*. تاريخ الاسترداد 10 جانفي, 2021، من مصرف السلام–الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/pdf/Rapport–Annuel–ASBA–2017–AR.pdf
9. مصرف السلام الجزائر. (2021). *عن مصرف السلام الجزائر*. تاريخ الاسترداد 10 جانفي, 2021، من مصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list–10–0.html
10. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2017). *المعايير الشرعية*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.